نهاية النظام العالمي الأمريكي

تستعد واشنطـون لاجتياح جوي كل سبعة عشـر عاما؛ الزيران هي الأخـرى تنقض علـى عاصمة الدولة والولايـات الشرقية. هذه الزيران تفـرخ وتخرج من الأرض وتتزاوج وتضـع البيض وبعد ذلك تتلاشى ولا تظهـر إلا بعـد سبعة عشر عامـا. رأى أوروبي، كان يعيشـ في عاصمة الإمبرطوريـة (الامريكيـة) في عـام 2004، تغـيّر حالة الزيـران هذه من حالـة الترنح إلى حالة الهيجان والانقضاض بشغف على الفريسة والتمسـك بها، رأى أنها تصور مجازيـا وبصورة بالغة سياسة الولايات المتحـدة الخارجية أفضل تصوير. وقد وصف الكاتب الفرنسي، ريموند أرون، في أحـد الأيـام، السياسة الأمريكية بأنها عبـارة عن سلسلة من «التأرجح بين روح القتال الصليبة وبين الأنسحاب واختيار العزلة بعيدا عن عالم يرفض الأنصياع إلى الإنجيل الأمريكي».

منـذ عـام 1945م أصبحنـا متعودين علـى وهج الـروح الصليبية؛ فخـلال الحـرب الباردة ضمت الولايـات المتحـدة بذراعيها «تحالفات متشابكـة» في أوروبـا واسيا ونشـرت الجنود في مختلـف أنحاء العالم للحفـاظ على تـوازن القوى، وساعـدت على بناء مؤسسـات اقتصادية وسياسيـة عالمية تدافع عن القيـم الديمقراطية الليبراليـة. وقد تعهد رؤسـاء الولايـات المتحدة برعايـة وتمويل منظمات مثـل الأمم المتحدة وصنـدوق النقـد الدولي والبنك الـدولي وحلف شمـال الأطلسي وحتى الاتحـاد الأوروبـي. ولكن هذا الأندفاع الأمريكي بكمـه الهائل قد وصل

إلى نهاياته.

وبالرغم من وصف الرئيس بوش الحرب على الإرهاب «بالصليبية» إلا أن فترة وجوده في السلطة شهدت ريادة في إيجاد مسار جديد من العزلة مصمم خصيصا لعصر بيل غايتس (رئيس شركة مايكروسوفت) وأسامة بن لادن (رئيس تنظيم القاعدة). لم تنسحب أمريكا من العالم- فاقتصادها وأمنها يعتمدان كثيرا على الأحداث العالمية- لكنها حاولت التملص من النظام العالمي الذي خلقته. ما بين الحادي عشر من سبتمبر ويونيو من عام 2004م ارتفع الإنفاق العسكري الأمريكي ليصبح معادلا لإنفاق بقية العالم مجتمعا. وفي الوقت ذاته، أشعلت الولايات المتحدة شرارة النار بالاتفاقيات الدولية مجازفة باتفاقيات كيوتو للبيئة والمحكمة الدولية الجنائية واتفاقية الحد من انتشار الصواريخ الباليستية واتفاقيات الأسلحة البيولوجية. وكذلك أبرزت الولايات المتحدة قدرتها على شن حروب واحتلال أراض عسكريا. ولذلك فإن الأقانيم الثلاث- الهيمنة العسكرية والأحادية والحرب الوقائية- بُشر بها على أنها «ثورة بوش» التي سترسم معالم سياسة خارجية معينة لأجيال قادمة.

كتب الكثير عن طبيعة الأنقسامات الأطلسية وما الخطوات التي يجب أن تتخذ لمعالجتها على المدى القصير، لكن هدف هذا الكتاب النظر إلى ما هو أبعد من السنوات القليلة ؛ هدف الكتاب النظر إلى ما سيكون عليه شكل النظام العالمي على مدى هذا القرن. إن ما يعرف

بـ «ثورة بوش» تقوم على أسس مزيفة مفادها أن كون أمريكا هي الدولة العظمى الوحيدة في العالم معناه أنها قادرة على أن تفعل ما يحلو لها. لكن هذا المفهوم ألحق الضرر بمكانة أمريكا في العالم وهدر قوتها وحمل معه فترة من العزلة المفروضة ذاتيا. ولكن كما يشير الكاتب الفرنسي أدموند أرون فإن هذه النظرة الإستراتيجية لا يمكن أن تدوم. وقد يقود طموح أمريكا وحاجتها إلى الأمن إلى إرجاعها مرة أخرى إلى حظيرة العالم قبل أن ينتهي هذا الجيل بوقت طويل. ولكن السؤال: كيف سيكون شكل هذا العالم؟

أطلق انتهاء الحرب الباردة وصعود العولمة ثلاثة تحولات كبرى في القوى العظمى: التحول من دول في الغرب إلى دول في الشرق؛ ومن نظام عالمي مؤسس على حقوق الدول إلى نظام يوفر الحماية للفرد من التهديدات العالمية مثل المجازر الجماعية والإرهاب والتغير المناخي؛ ومن نظام سنامه القوة الوطنية إلى آخر يستمد تعريفه بتزايد من الأندماج الإقليمي.

ومع المضي قدما بهذا التحول وتفاعله فإنه لا يمكن على الإطلاق استعادة العلاقات الأطلسية بصيغتها القديمة. لكن إذا ما أرادت أوروبا أن تضع الخطوط العريضة لنظام عالمي جديد فإنه بوسعها أن تعمل مع الأمريكيين لخلق تحالف يتجاوز القارتين جالبين لصفهم حلفاء جدد في سعيهم الدؤوب لحل مشاكل عالمية. وكما قال الكاتب الصحفي تومثي غارتون اش وآخرين فإنه بدلا من احتواء أمريكا للحيلولة دون بروز عراق أخرى، يجب الأعتراف بأن هدفنا هو العمل

مـع أمريكا المنخرطة في القضايـا الدولية وذلك من أجل إعادة اختراع نظام عالمي لعصر جديد.

إذا ما تمكنت أوروبا من النجاح في هذه المهمة فإنها قد تغير طبيعة القوة الأمريكية لعالم ما بعد أمريكا.

صعود دول الجنوب والشرق

لم يعـد جائـزا أن يحكـم تسعين ٪ مـن سكان العـالم بنظام صمم لحمايـة مصالح أوروبا وأمريكا. ومع مضي هذا القرن فإن مركز الثقل سيتحـول تلقائيًا من دول الشمـال والغـرب إلى دول الشرق والجنوب. وقـد تسمـح ثمار العولمـة للصين والهنـد أن يتجاوزا الولايـات المتحدة في المعايـير الاقتصادية بحلـول منتصف هذا القـرن ويتبعهما بسرعة البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا.

وصعود هؤلاء قد بدأ بإحداث ارتجاجات في جسد النظام الأقتصادي العالمـي. وقد اشترت الصين التـي تملك 440 بليون دولار من الأحتياط الأجنبـي للعملات، 5 بلايين مـن السندات الحكوميـة الأمريكية بينما الهنـد جمعت أكثر من 100 بليون دولار من الأحتياط الأجنبي. وكذلك فـإن حاجتهما إلى الـثروات الطبيعية تدفع بالأسعـار العالمية للارتفاع وكذلـك تثير عمليـات التنمية داخلهمـا سلسلة من المشـكلات البيئية. ومع تطور اقتصادهما فإن نمـور الشرق والجنوب ستطور قوة سياسية وعسكرية وثقافية أكبر.

إن تراجـع مـا يسمـى «بقـوة أمريـكا الناعمـة» قـد يكـون إحـدى

البشائـر الدراميـة علـى انتهاء القـرن الأمريكي. وقد دفـع التوتر بين «ترويـج أمريـكا» (Brand America) و «الهيمنـة الأمريكية» (Pax Americana) بشـركات الإعلانات مثل شركة مـاك كانن أريكسون إلى نصـح زبائنهـا بالامتنـاع عن لـف منتجاتهـا بالعـالم الأمريكي. بالطبـع لا يزال يحظى الحلم الأمريكي بجاذبيته القوية لكنه في تنافس محموم مع صعود صناعة السينما في الهند (بولي وود) وقناة الجزيرة والماركات الأوروبية والنموذج الصيني للتنمية. ولذلك فإن حقيقة تعلم الأطفال اليابانيين والكوريين لعبة البيسبول في عقد الخمسينات لم يكن إلا جـزءا من الرغبة الوطنية لتلـك الدولتين بأن تكون جزءا من العالم الأمريكـي. لكن من دون التهديد السوفياتي الذي أبقى العالم متلاحما فإن هوية الغرب آخذة بالتفتت.

لذلـك من المستحيـل مع صعـود دول مثل الهنـد والبرازيل وجنوب إفريقيـا إبقاء تلك الـدول خارج لعبة القوى العالميـة. وهكذا تحتاج كل المؤسسـات التي تعـود إلى العصـر الأمريكي- بدءا مـن مجلس الأمن الـدولي وصنـدوق النقد الـدولي وانتهـاء بمجموعة الـدول الصناعية السبـع وحلف شمال الأطلسـي- تحتاج إلى الأنفتاح إذا مـا كان لها ألَّا تندثر وتخسر الشرعية في عالم يتجه بتزايد نحو تعدد الأقطاب. وليس بمقـدور أوروبا ولا أمريـكا مقاومة هذا المسار على المـدى الطويل، لأن محاولـة المقاومـة ستستدعـي حتما جلب عـداوة بعض أقـوى الحلفاء السياسيين المحتملين وأكبر الأسواق الاقتصادية في العالم.

هـذا بالذات يشـرح لماذا لا يعد الهوس المطلـق بالعلاقة بين أمريكا

وأوروبا، على جانبي الأطلسي عاملا مساعدا؟!! فالتحدي الآن يمكن في كيفية ربط تلك القوى الصاعدة بنظام يعكس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والأسواق الحرة المفتوحة. إن الحل الأكثر راديكالية يكمن في خلق فارق بين السياسات العالمية: الديمقراطية. وينادي ايفاو دالادر وجايمس لينسي، وكلاهما عضوان سابقان في إدارة الرئيس الأمريكي السابق كلنتون، بخلق «تحالف من الدول الديمقراطية» تعمل معا في كل الميادين بدءا من محاربة الإرهاب وانتهاء بوقف التغير المناخي. وبوسع أعضاء هذا التحالف، مقابل إيفائهم بالمعايير الديمقراطية، أن يدخلوا السوق من دون تعاريف جمركية أو عوائق أخرى. وكما أدى احتمال الأنضمام إلى حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي إلى إعادة رسم وجه أوروبا، كذلك سيؤدي الأنضمام إلى تحالف الدول الديمقراطية إلى إعادة صياغة العالم. ولن تكون مقبولة فكرة قيام تحالف بين الدول بقيادة الولايات المتحدة من بقية العالم، إذا لم تأخذ بالحسبان التكتلات الإقليمية. ولكن مفهوم ربط القوة العالمية بالسلوك السياسي المحلي ليس إلا امتدادًا بديهيًا لقصة نجاح المشروع الأوروبي والذي قد يكون له ذيول دراماتيكية على إصلاح الأمم المتحدة وقمة الدول الصناعية الثمان ومنظمة التجارة العالمية.

ولكن يجب الاعتراف أيضا أن إضافة عدد من المقاعد إلى المؤسسات الدولية مثل ضم البرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى عضوية مجلس الأمن الدولي لن يكون كافيا لجعل تلك المؤسسات ذات أهمية؛ تلك المؤسسات مؤهلة للتعامل مع عالم مركب على أساس الدول بينما

التهديدات العالمية في عصرنا تأتي من مجموعات إرهابية وميليشيات مسلحة أو سلوك شركات.

بروز الفردية

تخبرنا المجازر الجماعية التي تدمي القلب في رواندا وكوسوفو وغيرها عن أن ثمة خطأ ما في النظام الدولي الذي يشدد على حق الدول بأن تكون بمنأى عن التدخل العسكري إذا ما انتهكت حقوق المواطنين الذين يعيشون على أرضها. ومع حادثة الحادي عشر من سبتمبر لم نعد نرى الأفراد ضحايا فقط بل تهديدا أيضا. فإذا ما كانت مجموعة من تسعة عشر شخصا قادرة على إنزال الكثير من الآلام والمعاناة والفوضى في العالم وبتكلفة أقل من سعر دبابة واحدة فإنه يتوجب علينا أن نطرح أسئلة جادة حول تعريفنا للأمن.

إن أكبر نجاح تحقق في نهايات القرن العشرين هو أن الحرب بين الدول أصبحت أقل احتمالا؛ فمؤسسات النظام الأمريكي كانت مصممة لمنع أكبر تهديد لأمننا الوطني ومنع الدول الأخرى من استخدام جنودها للتدخل في قضايانا الداخلية. ولكن في القرن الواحد والعشرين فإن العديد من أكبر التهديدات التي نواجهها ليست سببها الدولة ولا هي هدفها؛ التهديدات مصدرها أشخاص متجولون في عصر العولمة. إننا لا نخشى في هذه الأيام اجتياح جيش أجنبي أكثر مما نخشى الإرهاب أو التغير المناخي العالمي وتفشى الأمراض مثل الإيدز أو الهجرة الجماعية من جراء التنظيف العرقي. ومع انتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان

في كافة أنحاء العالم ومع الأنخفاض في تكاليف السفر ومتابعة وسائل الأعلام العالمية الدقيقة للأحداث وكذلك حملات المنظمات الإعلامية التي تنقل المعاناة إلى غرف جلوسنا، لم يعد الرأي العام معزولا عن الكوارث التي تقع في مناطق بعيدة من الكرة الأرضية.

ولكي تتعامل الدول مع هذه التهديدات الناتجة عن العولمة فإنها بحاجة للتدخل في شؤون بعضها الداخلية لكي تتفق على معايير عالمية لمراقبة انبعاث غاز ثاني اوكسيد الكربون والتشارك في المعلومات المخابراتية حول الإرهابيين وتبادل المشتبه بهم فيما بينها والحيلولة دون ارتكاب ميليشيات مسلحة مجازر جماعية ومعاقبة مجرمي الحرب على أفعالهم الجرمية التي ارتكبوها. لكن لا تزال العديد من الدول تتمسك بنظام كان مصمما بالاساس للحيلولة دون اندلاع حروب بين الدول ونظام كان من إفرازاته ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل التدخل في كوسوفو تدخلا غير شرعي.

تدرك الولايات المتحدة أن النظام الذي خلقته قد انهار ولكن الحلول البديلة له تقودنا في الطريق الخاطئ. إن ثورة بوش، من عدة أوجه، ليست في واقعها إلا ثورة مضادة تحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؛ إلى عالم اللاعبون فيه هم الدول. وكما قال جون أو سيلفيان فإن الرئيس بيل كلنتون كان يطور سياسة خارجية مؤسسة على فكرة إدارة العولمة وأهمية اللاعبين من غير الدول والتدخل الإنساني في البوسنة وكوسوفو وترويج حكم القانون الدولي والمحكمة الدولية الجزائية التي كانت في أساسها فكرة أمريكية.

وفي غضون شهور فقط أقدم الرئيس بوش على فعل كل ما بوسعه

لعكس هذا المسار. ولم يتلفظ بوش في المئات من الخطابات التي ألقاها منذ دخوله إلى البيت الأبيض بكلمة واحدة عن العولمة. واستنادا إلى ريتشارد كلارك، مستشار بوش السابق لمكافحة الإرهاب، فإن بوش كان يرفض التركيز على الإرهاب قبل الحادي عشر من سبتمبر. لا بل حتى بعد الهجوم على أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر فإن الرسالة التي قدمها مع الإستراتيجية الأمريكية تُعرِّف أهدافها الرئيسة «بمحاربة الإرهابيين والمستبدين». والذيول المترتبة على أهداف كهذه هو أنه إذا ما أزحت مستبدين مثل صدام حسين أو طالبان فإنه بالامكان تدمير الإرهاب وذلك لأنه لن تتجرأ أية دولة بعد ذلك على المجازفة باحتضان الإرهابيين. ويبدو أنه يقرن الإرهابيين بالمستبدين فإن التشديد ليس على الأفراد- الذين قد تكون أفعالهم لا صلة لها بدول أو بكيان- بل على الخطر القديم الوافد من الدول المارقة. وقد ركزت الحرب على الإرهاب أكثر على ردع الدول التي تأوي الإرهابيين أكثر من تركيزها على إزالة الأسباب التي تدفع بأفراد إلى اعتناق العنف في المقام الأول.

إن أكبر خوف تعيشه إدارة الرئيس بوش ينبع من أن المعاهدات والمؤسسات الدولية سوف تحد من حرية أمريكا في الحركة. وهكذا فإن موقف أمريكا العنيد بخصوص الإرهاب كرر نفسه بمعارضتها للمعاهدات المتعلقة بالتغير المناخي وجرائم الحرب وانتشار الأسلحة النووية. وثمة مبررات لبعض مصادر القلق التي تشعر بها الإدارة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، من السهل جدا على دول لم ترسل جنودا إلى الخارج أن تبدي دعمها لمحكمة العدل الجنائية الدولية بينما

أمريكا لا يمكنها منحه على اعتبار أن جنودها هم الذين سيواجهون محاكمات دافعها سياسي. لكن الولايات المتحدة بدلا من أن تقترح تحسينات اختارت أن تبقى بعيدة عن تلك المعاهدات وتفعل أفضل ما يمكنها لإفشال تطورها.

إن الموقف الأمريكي الراهن سيؤدي في نهاية المطاف إلى إلحاق الهزيمة بنفسها؛ فالاستمرار في إنكار وجود تهديدات من غير الدول وترجمة تهديدات من هذا النوع إلى أنها تهديدات وافدة من الدول لن يؤدي إلى وقف الإرهاب أو التغير في المناخ الدولي أو مرض الإيدز من احتمال تهديده للولايات المتحدة. وكذلك فإن الأعتماد الكلي على القوة العسكرية لحل مشاكل سياسية عالمية لن يؤتي أكله في المدى الطويل. ولكن ما يجعل أمريكا مجبرة على قبول هذا العالم الجديد هو أن العالم سيبنيه على أية حال. وهكذا فإن أمريكا باستبعادها لنفسها من المفاوضات ستخسر القدرة على صياغة النتائج المنسجمة مع المصالح الأمريكية.

وبوسع أوروبا حتى في مواجهة معارضة من أمريكا أن تلعب دور القيادة في خلق نظام يعطي الأولوية للإفراد على الدول. ففي عقد الثمانينيات تلاشت الشيوعية جزئيا من دول أوروبا الشرقية بسبب استغلال معارضين لبنود حقوق الإنسان الواردة في قانون هلنسكي النهائي ومطالبتهم بحقوق من دولهم. اليوم، فإن محكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية الجزائية يمثلان نموذجا محتملا لجيل قادم من مؤسسات العدالة الدولية. ويجب علينا من جراء البناء على تجربتنا في كوسوفو أن نناضل من أجل إعادة كتابة ميثاق الأمم

المتحدة لكي يعترف بأن الأسرة الدولية تتحمل مسؤولية حماية أفراد من المجازر الجماعية. ويستخدم أيضا الاتحاد الأوروبي قوته الاقتصادية لتسريع خلق تلك المؤسسات الجديدة وذلك بوقفه منح المساعدات وحق الدخول إلى السوق الأوروبية على توقيع بروتوكول كيوتو أو الأعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية.

ويجب علينا ألَّا نبالغ في تقدير قدرتنا على تحقيق هذا التحول أو شرعيتنا بتحقيقه. هذا بالذات ما يدفعنا إلى أن تلمس الدعم من منظمات إقليمية تؤمن بتلك الأهداف وتسعى لها.

صعود الإقليميات

بني النظام العالمي الأمريكي على أساس الدول الوطنية وذلك في وقت تتقارب فيه مناطق العالم وتتحد. لكن الولايات المتحدة لا تملك المصادر أو الإرادة لكي تكون الشرطي العالمي بالإضافة إلى أن العديد من مناطق العالم يفضلوا التعامل بأنفسهم مع مشاكلهم وتنظيم أنفسهم في تجمعات إقليمية تتعاون في قضايا التجارة والأمن.

وفي خطاب ألقاه الرئيس بوش أمام مؤتمر المحاربين القدامى في أوهايو في صيف عام 2004م، أعلن الرئيس عن أن فرقتين عسكريتين أمريكيتين سوف تنسحبان من ألمانيا بينما ستسحب قوة قوامها ما بين ستين إلى سبعين ألف جندي من أوروبا وكوريا. هذا بذاته اعتراف أنه ما بعد الحادي عشر من سبتمبر فإن التهديد الأكبر لأمن الولايات المتحدة لم يعد بعد ألان قادما من أوروبا إنما من الشرق الأوسط ووسط أسيا.

كذلك يعد هذا اعترافا من أن أوروبا بعد طول انتظار بدأت بتحمل مسؤولياتها للحفاظ على أمنها. ففي عقد التسعينيات عندما انفجر الوضع في البلقان احتاج الأوروبيون إلى المساعدة من الأمريكان. ولكن بعد تجارب مضنية بالاعتماد على أمريكا في البوسنة وكوسوفو، استطاع الأوروبيون أن يطوروا قدرات ذاتية وعلى الأقل داخل قارتهم. ولذلك فإن أكبر رمز على هذا الاستقلال الجديد تمثل في نقل السلطة في البوسنة من حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2004م.

وينطبق هذا وبالمقدار نفسه على مناطق أخرى من العالم. فعندما انهارت تيمور الشرقية انتشر الجنود الأستراليون وليس الأمريكيين من أجل إعادة النظام إلى هذه الجزيرة التي تعصف بها المشاكل. وفي أفريقيا فإن لجنة من الأمم المتحدة مؤلفة من أفارقة أرسلت إلى الكونغو ولجنة تقودها جنوب أفريقيا ذهبت إلى بوجامبورا في بوراندي ولجنة من الأمم المتحدة إلى سيراليون (ثلثها من الأفارقة). ولا تزال القوة الأمريكية من الأهمية بمكان للتعامل مع الكثير من المشاكل العالمية- من كوريا الشمالية إلى أفغانستان. ولكن بما أن رجال الإدارة الأمريكية يركزون أكثر من أي وقت مضى على تهديدات محصورة فقط بمصالح الأمن القومي الأمريكي فإنه يتوجب على مناطق أخرى من العالم أن تتحمل بصورة متزايدة مسؤولياتها عن شؤونها الداخلية.

وكما سنرى في الفصل القادم فإن الأندماج الإقليمي يساعد على تزويد دول ومناطق بمرونة أكبر لمعالجة المشاكل، لكن يترتب على ذلك أيضا ذيول للنظام العالمي. وبينما نتجه نحو عالم المناطق فإن

أمريكا يخشى عليها أن تتخلف عن الركب. لقد حالت أيديولوجية العزلة الأمريكية دون نجاح أمريكا بتقليد النجاح الأوروبي في مناطق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) بالرغم من المطالب الملحة من المكسيك. وكذلك فإن تدخلها العسكري في هايتي وفنزويلا أو كولومبيا يختلف عن الأسلوب الجماعي في التحاور مع الدول الأخرى والذي بالإمكان مشاهدته على حدود الاتحاد الأوروبي. وبينما تسعى الثورات الشعبية في جورجيا واوكرانيا نحو الأندماج مع أوروبا فإن الحركات المشابهة في فنزويلا وبوليفيا أو الحكومات الراديكالية في أوروغواي والبرازيل والأرجنتين تبحث هي الأخرى عن استقلال ذاتي خارج نطاق الهيمنة الأمريكية.

الدخول في عالم ما بعد أمريكا

تحمل الهيمنة الأمريكية بطياتها بذور تدميرها وقد بدأت أصلا بالانحسار بفعل ذاتي. وتكمن المشكلة في أن أهداف واشطنون بالدفاع عن ذاتها بينما تنشر بالوقت ذاته الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أصبحت منفصلة عن نظام قادر على تحقيقها. كانت هذه الأهداف إبان الحرب الباردة متجسدة في مؤسسات دولية مثل حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، واستخدمت من ثم قوة الولايات المتحدة لحمايتها. لكن قوة الولايات المتحدة في هذه الأيام مسلطة ضد قوى العولمة بدلا من التحرك بالتزامن معها. وقد خاضت الولايات المتحدة حرب العراق في وجه معارضة من الرأي العام العالمي بينما شنت الحرب على الإرهاب من دون المؤسسات التي تشرعها والتي تعطي الحلفاء صوتا في تقرير

الإستراتيجيــة المتبعة. وقد تكون القوة العسكرية قوة تستخدم في سبيل الخــير مثل ما حدث في البوسنة وكوسوفو وأفغانستان؛ وكذلك قد تكون الدبلوماسيــة الصارمــة فاعلة كما حدث مع ليبيا منــذ حادثة لوكربي. ولكن من دون وجود نظام يدير استخدام القوة فإن السياسة الخارجية الأمريكيــة بوسعهــا أن تحقق عددا من الأنتصارات التــي هي أسوأ من الهزيمة وذلك بدلا من أن تحقق نظام ديمقراطي متماسك.

وقد بــدأ العديد من الأمريكيــين يتساءلون عن سبــب وجودهم بلا أصدقاء ويشعــرون بالحاجة إلى حلفاء. وقد أظهــرت السنوات القليلة الماضيــة أن أمريكا قادرة على إلحاق الضــرر بالمشروع الأوروبي وذلك بشقها القارة الأوروبية لشقين: أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة؛ وكذلك بمحاولتهــا افشال المبــادرات الأوروبية مثل المحكمــة الجنائية الدولية. لكن الدولة المتضررة أكثر مــن غيرها من جراء معادتها للأوروبية هي أمريــكا ذاتها. إن حاجة أمريكا لأوروبا لم تكن أكبر مما هي الأن؛ ففي أفغانستــان فــإن القوات تعمل الآن تحــت الإمرة الفرنسيــة؛ وفي إيران فــإن الأوروبيين هم الذين يقودون المحادثــات بخصوص اسلحة الدمار الشامــل؛ وفي العــالم العربــي فــإن أوروبا هــي التي تستخــدم تجارتها واستثماراتهــا وثقلها الدبلوماســي لدعم عمليــات الدمقرطة؛ وكذلك في إسرائيــل وفلسطين فإن الأمــوال الأوروبية هي التي تمول الإجراءات المتخذة والتي تجعل من انسحاب شارون من غزة ممكنا.

في المــدى الطويــل، عندما تصبح الصــين والهند أكثر قــوة وتبدآن بلعــب دور أكــثر فاعلية في العالم، فــإن أمريكا سوف تقــدر مرة أخرى

الحاجة إلى القانون الدولي والمؤسسات العالمية. ورغم أن أمريكا ستستمر في بقائها القوة الأعظم في العالم إلا أن قسطها من القوة العالمية سوف يتناقص ولن يكون بمقدورها استخدام القوة العسكرية لتحديد سلوكيات نظرائها.

إن التحدي الذي يواجه أوروبا يكمن في خلق نظام جديد يتضمن القوة التغييرية لحكم القانون ويعكس أيضا الثورات الثلاث في السياسات العالمية. ويجب ألَّا يكون الهدف حرمان أمريكا من الدفاع عن نفسها، كما أشار كثيرون، بل يجب أن توضع خطواتها في إطار مؤسساتي يهدف إلى معالجة التحديات العالمية بدلا من الأمن القومي فقط. تحتاج أوروبا إلى أمريكا الناشطة أكثر من حاجتها إلى أمريكا المنعزلة والمتقوقعة على ذاتها. ولذلك سنتعب كثيرا لوقف التغير المناخي من دون العمل مع أكبر ملوث للبيئة في العالم، وسنستمر أيضا بالاعتماد على مساعدة أمريكا العسكرية حتى ونحن نطور هويتنا الدفاعية وسنكون أكثر قدرة على تحقيق عالم يسوده القانون عندما تكون قوة أمريكا رديفا تشد أزرنا.

ولأن المشروع الأوروبي أكثر ايجابية وسلمية فإن أوروبا من الأرجح أن تنجح بتجنيد بقية العالم معها للعمل على حل المشاكل العالمية أكثر من الأعتماد على حرب بوش ضد الإرهاب. وإذا ما حققت تلك السياسة النتائج المرجوة فإن الأمريكان، مثل الزيزان في عاصمتهم، سينسحبون من العزلة ويساعدوا أوروبا على تعزيز النظام العالمي الجديد وجعله أكثر تماسكا وصلابة.